

إِعْرَابُ الْفِعْلِ
أولاً : رَفْعُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ

ارْفَعُ مُضَارِعاً إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَ تَسْعُدُ

س1- متى يكون الفعل المضارع مرفوعاً ؟
ج1- يكون الفعل المضارع مرفوعاً إذا تجرّد من عامل النصب ،
وعامل الجزم ، (أي : إذالم يُسبق بحرف ناصب ، أو حرف جازم
(.

س2- ما عامل الرفع في الفعل المضارع ؟
ج2- اختلف فيه على النحو الآتي :
1- الفراء ، والأخفش : ذهباً إلى أنّ العامل في الرفع هو التجرّد
من النواصب، والجوازم . واختار الناظم هذا الرأي .
2- البصريون : يرون أنّ العامل هو وقوعه موقع الاسم ؛ وعللوا
ذلك بأن الاسم يقع خبراً ، وصِفةً ، وحالاً ، نحو : الطالب مجتهدٌ)
خبر (ونحو : الطالب المجتهدُ ناجح (صفة) ونحو : جاء الطالبُ
مسرعاً (حال) .
وكذلك الفعل يقع خبراً ، وصِفةً ، وحالاً ، نحو : الطالبُ يجتهدُ)
خبر (ونحو : جاء طالبٌ يجري (صفة) ونحو : جاء الطالب
يجري (حال) فوقوقه موقع الاسم كما ترى هو العامل في الرفع
.

* 3- الكسائي : العامل هو أحرف المضارعة .
4- ثعلب ، والزجاج : ذهباً إلى أنّ العامل هو مُضَارِعته للاسم (أي : مُشَابِهته للاسم) . *



.

ثانياً : نَصَبُ الفعلِ المضارعِ
لَنْ ، وَكَيْ ، وَأَنْ
وحكم الفعل الواقع بعد أَنْ
المخففة من الثقيلة

وَبَلَّنْ أَنْصِبُهُ وَكَيْ كَذَا بَأَنْ لَا بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ
فَأَنْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحَّحَ وَاعْتَقَدَ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنْ فَهُوَ
مُطْرَدٌ

س1- اذكر نواصب الفعل المضارع ، واذكر مثالا لكل ناصب .
ج1- نواصب الفعل المضارع ، هي : لَنْ ، وَكَيْ ، وَأَنْ المصدرية ،
وَإِذَنْ .

مثال لن : لن أترك الصلاة أبداً .

مثال كي : جئت كي أتعلّم .

مثال أَنْ : يجب أَنْ تجتهد في دروسك .

مثال إِذَنْ : إِذَنْ أَكْرَمَكَ ، في جواب من قال لك : سأزورك غداً إن شاء الله .

س2- إلام أشار الناظم بقوله : " لا بعد عِلْمٍ " ؟

ج2- يُشير بذلك إلى أَنَّهُ إِذْ وَقَعَتْ (أَنْ) بعد فعل يدل على عِلْمٍ (أي : يدلّ على اليقين) نحو : عِلْمٌ ، تَبَيَّنَ ، تَحَقَّقَ ، رَأَى بمعنى عِلْمٍ ،
ووجب رفع الفعل بعدها ؛ لأنها حينئذ تكون (أَنْ) المخففة من
الثقيلة (أَنْ) وليست هي أَنْ

المصدرية الناصبة ، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ فأن هنا هي المخففة من الثقيلة ؛ لوقوعها بعد فعل يدل على اليقين (عَلِمَ) ولذا رُفِعَ الفعل بعدها، واسمها محذوف ، والتقدير : علم أنه سيكون . ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ والتقدير: أنه لا يرجع إليهم .

فأن المخففة من الثقيلة ثنائية في اللفظ ثلاثية وضعاً ، أما (أَنْ) الناصبة فهي ثنائية في اللفظ وفي الوضع .

س3- إلام يُشير الناظم بقوله : " والتي من بعد ظنّ فانصبّ بها والرفع صحّ " ؟

ج3- يُشير بذلك إلى أنّه إن وقعت (أَنْ) بعد فعل يدلّ على الظنّ ، نحو : ظنّ ، حسب ، خالّ (جاز في الفعل بعدها وجهان :
1- النصب ، على اعتبار (أَنْ) مصدرية - وهذا هو الأرجح - كما

في قوله تعالى : ﴿أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَتْرَكُوا﴾ .

2- الرفع ، على اعتبارها مخففة من الثقيلة ، نحو : ظننتُ أن يقوم زيدٌ ، والتقدير : ظننت أنه يقوم .

إِهْمَالُ (أَنْ)

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى مَا أَخْتَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

س4- ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج4- مراده : أن بعض العرب أهمل عمل (أن) المصدرية فلم ينصب الفعل المضارع بعدها ، بل رفعه وإن لم يتقدمها علم ، أو ظن ؛ وذلك حملا لها على أختها (ما) المصدرية ؛ لأنهما يشتركان في أنهما يُقدَّران بالمصدر ؛ فتقول : أريد أن تقوم ، كما تقول : عجبت مما تفعل .

(م) ومن إهمال (أن) قراءة ابن محيصن : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾ برفع (يُتِمُّ)

شروط النَّصْب بـ (إِذَنْ)

وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ إِنَّ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلًا
أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ وَانْصَبْ وَارْفَعَا إِذَا إِذْنٌ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ
وَقَعَا

س5- ما شروط النصب بإذن ؟

ج5- شروط النصب بإذن ، هي :

- 1- أن يكون الفعل مستقبلاً .
- 2- أن تكون مُصَدَّرَةً في جملتها .
- 3- أن لا يُفصلَ بينها وبين الفعل بفاصل غير القسم ، ولا النافية .
وذلك نحو أن يُقال لك : أنا آتِيكَ ؛ فتقول : إذن أكرمك .
فالفعل (أكرم) منصوب بـ (إذن) لأنه يدلّ على المستقبل ، وإذن متصدرة الجواب ، ولم يُفصل بين إذن وبين الفعل بفاصل ، ويجوز النصب إذا كان الفاصل (القَسَمُ ، أو لا النافية) فتقول : إذن والله أكرمك ، إذن لا أخرج من البيت .
فإن لم يتحقّق شرط من الشروط السابقة **وجب الرفع** ، فيجب الرفع إن كان الفعل للحال نحو : أن يُقال : أحبُّكَ ؛ فتقول : إذن أظنُّكَ صادقاً ، برفع (أظنُّ) لأن الظنَّ للحال .
وكذلك يجب الرفع إن لم تتصدّر الجواب ، نحو : أنا إذن أكرمك .

فإن كان المتقدم عليها حرف عطف جاز الرفع ، والنصب ، نحو :
وإذن أكرمك . وهذا معنى قوله : " وانصب وارفعاً إذا إذن من بعد عطف وقعا " .
وكذلك يجب الرفع إن فصل بينهما بفاصل غير القسم ، ولا النافية ،
نحو :
إذن أنا أكرمك .

مواضع إظهار أن وجوباً ، وجوازاً
ومواضع إضمار أن وجوباً
أ- بعد لام الجُودِ ، و أو

وَبَيْنَ لَا وَلَا مِ جَرِّ التَّزِمِ إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةٌ وَإِنْ عُدِمَ
لَا فَأَنْ اِعْمَلْ مُظْهِراً أَوْ مُضْمِراً وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْمًا
أُضْمِرًا

كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ إِلَّا أَنْ خَفِيَ

س6- اذكر مواضع إظهار أن وجوباً ، وجوازاً .
ج6- يجب إظهار أن : إذا وقعت بين لام الجر ، ولا النافية ، نحو :
جنتك لئلا تغضب (أي لأن لا تغضب) ومنه قوله تعالى : ﴿ لئلا
يكون للناس على الله حجة ﴾ . وهذا معنى قوله : " وبين لا ولام جر
...إلى قوله : ناصبة" .

* وكذلك يجب إظهارها: إذا وقعت بين لام الجر ، ولا الزائدة ، كما
في قوله تعالى : ﴿ لئلا يعلم أهل الأكتاب ﴾ (أي : ليعلم أهل
الكتاب) . *

ويجوز إظهارها وإضمارها : إذا وقعت بعد لام الجر (لام التعليل
(ولم تقترن بـ (لا) النافية ، أو الزائدة ، ولم تسبق بـ (كان)
المنفية . وهذا معنى قوله: " وإن عدم ... إلى قوله : مضمراً " .

فمثال الإظهار جوازاً ، قوله تعالى : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَن أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾

ومثال إضمارها جوازاً ، قوله تعالى : ﴿ وَأَمْرَنَا لِلسَّلَامِ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾

س7- اذكر مواضع إضمار أن وجوباً .

ج7- يجب إضمار أن في المواضع الآتية :
 1- إذا وقعت بعد لام الجحود ، وهي المسبوقة بـ (ما كان ، أولم يكن) الناقصتين ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾
 وقوله تعالى :

﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ ﴾ .

وهذا معنى قوله : " وبعد نفي كان حتماً أضمرنا " .
 2- إذا وقعت بعد (أو) التي بمعنى حتى ، أو بمعنى إلا . فمثال (أو) بمعنى حتى : لأطيعنَّ الله أو يغفرَ لي (أي: كي يغفر لي) وكي من معاني حتى ، ونحو: لأذكرنَّ الله أو تطلعَ الشمسُ (أي: إلى أن تطلع الشمس) وإلى من معاني حتى . ومنه قول الشاعر :
 لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى
 لِمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا
 لِصَابِرٍ

(أي : لأستسهلنَّ الصعب حتى أدرك المنى) بمعنى : إلى أن أدرك المنى .

* يظهر من الأمثلة أن (أو) تكون بمعنى (حتى) إذا كان الفعل الذي قبلها يَنْقُضِي شيئاً فشيئاً ، ومعنى ذلك : أن استسهال الصعب لأيتُّم دُفْعَةً واحدة ، وإنما يَسْتَعْرِق وقتاً ويستمر حتى يُدْرِكَ المنى ، فإذا تحقَّق المنى انتهى استسهال الصعب . *

ومثال (أو) بمعنى إلا : لأكسرَنَّ القلمَ أو يكتبَ (أي : إلا أن يكتبَ فلا أكسره) ومنه قول الشاعر :

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ
 كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا
 أي : إلا أن تستقيم فلا أكسرُ كعوبها .

* 3- إذا وقعت بعد (حتى) أو بعد (الفاء) السببية ، أو بعد (واو) المعية . وسيأتي بيانها فيما يأتي من الأبيات . *

إضمار أن وجوبا
ب- بعد حَتَّى
وبيان شروط نصب ، ورفع الفعل بعدها

وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارٌ أَنْ حَتَّمْكَ جُدَّ حَتَّى تَسْرَّذَا حَزَنُ
وَتِلْوٍ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاً بِهِ أَرْفَعَنَّ وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا

س8- ما نوع حَتَّى ؟ وبم يُنْصَبُ الفعل بعدها ؟
ج8- حتى : حرف جر . والفعل الواقع بعدها يكون منصوباً ب (أن)
(مضمرة وجوبا ، نحو : سرتُ حتى أدخلَ البلدَ . فأدخلَ : فعل
مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً ، والمصدر المؤول (أن
أدخلَ) في محل جر بحرف الجر حَتَّى .

س9- ما شرط نصب الفعل الواقع بعد حتى ؟ وما شرط رفعه ؟
ج9- شرط النصب : أن يكون الفعل بعدها للمستقبل ، نحو : سرت
حتى أدخلَ البلدَ ، إذا قلتَ ذلك قبل أن تدخلَ البلدَ ، فيكون الدخول
مستقبلاً .

ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾
فرجوع موسى مستقبل بالنسبة لقولهم .

وشرط الرفع : أن يكون الفعل للحال ، أو يكون مؤوَّلاً بالحال (أي : حكاية عمّا مضى) .

فمثال الحال : سرت حتى أدخلُ البلدَ ، إذا قلت ذلك حال دخولك البلد .

ومثال المؤوّل بالحال : سرت حتى أدخلُ البلدَ ، إذا قلت ذلك بعد دخولك البلد ، وقصدت بقولك هذا حكاية دخولك ، فكأنك تحكي وتقول : كنتُ سِرْتُ حتى أدخلُها .

* يتضح من هذا المثال : سرت حتى أدخلُ البلدَ ، أنّ النصب ، والرفع في الفعل الواقع بعد (حتى) يكون بحسب الزّمان ، فإن كان الفعل للمستقبل نصبتّه ، وإن كان للحال حقيقةً ، أو مؤوَّلاً بالحال رفعته . *

إضمار أنّ وجوبا
ج- بعد الفاء السببية
وبيان شروطها

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ
مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ
وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نُصِبَ
يَنْتَسِبُ
كَنْصَبِ مَا إِلَى التَّمَنَّى

* س10- عرّف الفاء السببية ؟

ج10- الفاء السببية ، هي : التي يكون ما قبلها سبباً في ما بعدها .

س11- ما الذي يُشترط في الفاء السببية ؟ مثل لما تقول .
ج11- يشترط أن تُسبق بنفي مَحْضٍ ، أو طَلَبٍ مَحْضٍ .

فمثال النفي المحض ، قوله تعالى : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾
فيموتوا : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء
السببية المسبوقة بحرف النفي لا .
ونحو قولك : ما تأتينا فتحدثنا .

أمَّا الطلب فيشمل : الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ،
والعَرْض ، والتَّحْضِيض ، والتَّمْنِي ، والترجِّي .
فمثال الأمر : انتني فأكرمك . ومنه قول الشاعر :

ياناقُ سيري عناقاً فسيحاً إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحاً
والنهي ، نحو : لا تضرب زيداَ فيضربك ، ونحو : لا تهمل
فترسب . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾ .

والدعاء ، نحو : ربي انصُرني فلا أُحْذَل . ومنه قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا أَطْمَسَ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَأَشَدُّ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا ... ﴾ . ومنه قول
الشاعر :

رَبِّ وَفَقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ
سَنَنِ

والاستفهام ، نحو : هل تُكرمَ زيداَ فيكرمك . ومنه قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ .

والعَرْض ، نحو : ألا تنزلُ عندنا فتُصِيبَ خيراً . ومنه قول الشاعر :

يا ابنَ الكِرامِ ألا تَدْنُو فْتُبْصِرَ ما قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَيْ كَمَنْ
سَمِعَا

والتحضيض ، نحو: لولا تأتينا فتحدثنا . ومنه قوله تعالى : ﴿لَوْلَا

أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ﴾ .

والتَّمْنَى ، نحو : ليت لي مالاً فأصَّدَّقَ على الفقراء . ومنه قوله تعالى :

﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ .

س12- ما حكم الفعل الواقع بعد الفاء السببية إذا كان الطلب للترجي ؟

ج12- إذا وقع الفعل بعد الفاء السببية ، وكان الطلب للرجاء (لعلّ) فحكمه النصب ، فيعامل في ذلك معاملة التَّمْنَى (ليت) . وقد أجاز ذلك الكوفيون ، وتابعهم الناظم .

ومنه قوله تعالى : ﴿لَعَلِّي أَجْلُعُ لِأَسْبَدَ ﴿١٠﴾ أَسْبَدَ السَّمَوَاتِ فَأَطَاعَ﴾ وذلك في قراءة حفص .

س13- ما المراد بالنفي المحض ، والطلب المحض ؟

ج13- النفي المحض ، هو : النفي الخالص الذي ليس فيه معنى الإثبات .

والطلب المحض ، هو : الطلب بالفعل ، لا باسم الفعل ، ولا بالخبر ، ولا بالمصدر .

فإذا كان النفي غير محض وجب رفع الفعل بعد الفاء ، نحو : ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا ، فالمعنى هنا الإثبات لا النفي ؛ وذلك لأن النفي انتقض بـ (إلا) .

* ومن أمثلة النفي غير المحض : ما تزال تأتينا فتحدثنا ؛ لأن الفعل (زال) يُفيد النفي ودخلت عليه (ما) النافية ، ونُفي النفي إثبات .

وإذا كان الطلبُ بغير الفعل وجب رفع ما بعد الفاء ، نحو : صَهْ فينأُ الناسُ ؛ لأن الطلب هنا باسم الفعل (صَهْ) لا بالفعل .
ومنه : حَسْبُكَ الحديثُ فينأُ الناسُ ؛ لأن الطلب هنا بلفظ الخبر (الحديث) لا بالفعل . ومنه : ضرباً ابنك فيتأدَّبُ ؛ لأن الطلب هنا بالمصدر (ضرباً) لا بالفعل . *

حكم الفعل الواقع بعد الفاء السببِيَّة
إذا كان الأمر بغير فعل الأمر

وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَفْعَلٍ فَلَا تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ أَقْبَلًا

س14- ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج14- مراده : أن الأمر إذا كان باسم الفعل ، أو بلفظ الخبر لم يجز نصب الفعل بعد الفاء السببِيَّة ، كما ذكرنا ذلك في السؤال السابق ، ولكن لو حُذِفَتْ (الفاء) جُزِمَ ، ولو كان الأمر بغير فعل الأمر ، نحو : صَهْ أَحْسِنُ إِلَيْكَ ، ونحو : حَسْبُكَ الحديثُ ينمُ أبوك . وهذا معنى قوله : " وجزمه أقبلًا " .

إضمار أن وجوبا

د- بعد واو المَعِيَّة

وبيان شروطها

وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ إِنْ تَفِدَ مَفْهُومَ مَعَ
الْجَزَعِ
كَلَّا تَكُنْ جَدًّا وَتُظْهِرَ

* س15- عرّف واو المعية .

ج15- واو المعية ، هي : التي تكون بمعنى (مَعَ) للمصاحبة (أي : إنّ ما قبلها ، وما بعدها يحصل في وقت واحد) فقولك : لا تُهملْ دروسك وتغيب ، معناه : لا تجمع بين الإهمال والغياب .

س16- ما الذي يُشترط في واو المعية ؟ مثل لما تقول .

ج16- الواو التي بمعنى : المصاحبة (مَعَ) يُنصب الفعل المضارع بعدها بأن مضمرة وجوباً ، وهي كالفاء السببية يُشترط أن يكون ما قبلها نفي محض ، أو طلب بالفعل .

فمثال النفي المحض ، قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا

مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ .

أما الطلب بالفعل فلم يرد منه إلا أربعة أنواع ، هي :

1- الأمر ، قال الشاعر :

فَقَلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنْ أُنْدَى
لِصَوْتِ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

2- النهي ، قال الشاعر :

لَاتْنَهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ
عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

ومنه قول الناظم : لا تكن جدًّا وتُظْهِرَ الْجَزَعِ .

3- الاستفهام ، قال الشاعر :

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي
وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

4- التمني ، قال تعالى : ﴿ يَلَيْتُنَا نُرُدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا ﴾ .

س17- ما الحكم إذا لم تكن الواو بمعنى (مع) للمصاحبة ؟ مثل
لما تقول .

ج17- إذا لم تُفد (الواو) معنى (مَعَ) لم يَجُزْ نصب الفعل بعدها ،
، وهذا مفهوم من قوله : " إنْ تُفد مفهوم مَعَ " .

وأما ما ورد في قولهم : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ففي الفعل
الواقع بعد الواو ثلاثة أوجه ، هي :

1- الجزم ، على اعتبار أنّ الواو للعطف ؛ فتقول : لا تأكل السمك
وتشرب اللبن ، والمعنى : النهي عن أكل السمك وعن شرب اللبن .

2- الرفع ، على اعتبار أنّ (الواو) للاستئناف ، ويكون الفعل
خبراً لمبتدأ مضمّر ، تقديره (أنت) فتقول : لا تأكل السمك
وتشرب اللبن ، والتقدير : وأنت تشرب اللبن ، والمعنى : النهي
عن أكل السمك ، ولك شرب اللبن .

3- النصب ، على اعتبار أنّ (الواو) للمعية ؛ فتقول : لا تأكل
السمك وتشرب اللبن ، والمعنى : النهي عن الجمع بين أكل السمك
، وشرب اللبن في وقت واحد .

مواضع إضمار أنّ جوازاً

أ- بعد أحرف العطف

الواو ، وثمّ ، والفاء ، وأو

وبيان شروطها

وإنّ على اسمٍ خالصٍ فعلٌ عطفٌ
تُنصِبُهُ أنّ ثابِتًا أو
مُنْحَذِفٌ

س18- اذكر مواضع إضمار أن جوازاً .

ج18- تضرر أن جوازاً في المواضع الآتية :

1- بعد أحرف العطف الآتية : الواو ، وثُمَّ ، والفاء ، وأو .

ويُشترط أن يكون المعطوف عليه اسماً صريحاً غير مؤوّل بفعل (أي : غير مقصود به معنى الفعل) وذلك كالمصدر والعلم .

مثال إضمار أن بعد (الواو) :

وَأُبْسِ عِبَاءَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أُبْسِ الشَّفَوفِ

فالمعطوف عليه (أُبْسِ) مصدر لا يُقصد به معنى الفعل ؛ ولذلك جاز إضمار (أَنْ) بعد حرف العطف (الواو) فَنُصِبَ الفعل (تَقَرَّرَ) .

ومنه قولك : يَا بِي الْمُؤْمِنُ الْفِرَارُ وَيَسْلَمُ .

ومثال إضمار أن بعد (ثَمَّ) :

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقَلُهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتْ الْبَقْرُ

ومنه قولك : علامة المؤمن الاستقامة ثم يُداوم عليها .

ومثال إضمار أن بعد (الفاء) :

لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرِّ فَأَرْضِيهِ مَا كُنْتُ أُوتِرُ إِثْرَاباً عَلَى تَرَبِّ

ومنه قولك : اجتهادك فنتال النجاح خيرٌ من كَسَلٍ فَتَحْصَدِ الرَّسُوبَ .

ومثال إضمار أن بعد (أو) قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ ﴾

يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيّاً أَوْ مِنْ وَرَائِي جَهَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾ .

فالمعطوف عليه في الأمثلة السابقة (أُبْسِ ، الفرار ، قتلي ، الاستقامة ، توقُّع ، اجتهاد ، كَسَلٍ ، وَحْيٍ) كلّها مصادر ليست بمعنى الفعل ؛ ولذلك نُصِبَت الأفعال بعد أحرف العطف المذكورة بـ (أَنْ) مضمرة جوازاً .

أما إذا كان المعطوف عليه مؤولا بالفعل لم يجز النصب بعد أحرف العطف المذكورة ، نحو : الطائر فيغضب زيد الذباب .
 فالفعل (يغضب) يجب رفعه ؛ لأن المعطوف عليه (الطائر) مؤول بالفعل (يطير) فهو واقع موقع الفعل ؛ لأن (أل) في الطائر موصولة ، والصلة حَقُّها أن تكون جملة ، والأصل (الذي يطير) فلما جئ بـ (أل) عُدل عن الفعل يطير إلى اسم الفاعل طائر ؛ لأن (أل) لا تدخل إلا على الأسماء .

ومنه قولك : القادم فيزادادُ سروري أبي (أي : الذي يقدّم) .
 * ب- بعد حرف الجر (اللام) بأنواعه الثلاثة ، وهي :

1- لام التعليل ، قال تعالى : ﴿ وَأْمُرْنَا لِسَلِيمٍ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ وكما في قولك : جننت لأتعلم .

2- لام العاقبة ، قال تعالى : ﴿ فَأَلْقَطَهُمْ آلَ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ فال فرعون لم يلتقطوه ليكون لهم عدوًّا ، ولكن هذه هي العاقبة .

3- اللام الزائدة ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ ﴾ (أي : يريد الله أن يذهب) فاللام زائدة للتوكيد . *

حذف أن شذوذاً

وَشَذَّ حَذْفَ أَنْ وَنَصَبٌ فِي سِوَى مَا مَرَّ فَأَقْبَلَ مِنْهُ مَا عَدَلَ
رَوَى

س19- متى يكون حذف أن شذوذاً ؟

ج19- حذف أن والنصب بها في غير ما ذُكِرَ من مواضع
إضمارها جوازاً ، أو وجوباً شاذّاً لا يُقاس عليه . ومن ذلك قولهم :
مُرّه يَحْفَرُهَا ، بنصب (يحفر) بأن محذوفة ، والتقدير : مُرّه أَنْ
يَحْفَرُهَا . وهذا المثال ليس من المواضع التي تُضمَرُ فيها (أَنْ)
جوازاً ، أو وجوباً ، فهو شاذٌّ لا يُقاس عليه . ومنه قولهم : خُذْ
اللصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ (أي : قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَكَ) .
ومنه قول الشاعر :

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِ أَحْضَرَ الْوَعْيِ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ
مُخْلِدي

فالشاعر نصب الفعل (أحضر) بأن مضمرة في غير المواضع
التي تُضمَرُ فيها
(أَنْ) جوازاً ، أو وجوباً .

واعلم أنّ هذا البيت يُروى بوجهين أحدهما : الرفع ، وهي رواية
البصريين ،
وثانيهما : النصب ، وهي رواية الكوفيين .

ثالثاً : جَزْمُ الفعلِ المضارعِ
أ- الجزم بالطلب
حكم الفعل الواقع بعد الفاء
السَّبَبِيَّةِ إذا حُذِفَتِ الفاء

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدَ
إِنْ تَسْقَطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ
قُصِدَ

س1- ما حكم الفعل المضارع الواقع بعد الفاء السَّبَبِيَّةِ إذا حُذِفَتِ
الفاء ؟

ج1- إذا حُذِفَتِ الفاء السَّبَبِيَّةِ جُزِمَ الفعل المضارع الواقع بعدها إذا
تَحَقَّقَ الشرطان الآتيان :

1- أَنْ يُسَبِّقَ المضارع بالطلب ، فلا يجوز جزمه بعد النَّفْيِ ؛ فلا
تقول: ما تَأْتِينَا تُحَدِّثُنَا .

2- أَنْ يُقْصَدَ بِهِ الْجَزَاءُ ، وذلك نحو : زُرْنِي أَرْزُكَ ، ونحو : لا
تُهْمَلْ تنجح . فالفعل (تنجح) مجزوم بالطلب ؛ لأنه وقع جواباً
للطلب (لاتهمل) وهو خالٍ من الفاء ، وقُصِدَ بِهِ الجزاء ؛ لأنَّ
النجاح جزاء لعدم الإهمال .

ومن الجزم بالطلب قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ ﴾ .

س2- ما العامل في جزم الفعل الواقع بعد الطلب ؟

- ج2- في المسألة خلاف على النحو الآتي :
- 1- ذهب الجمهور : إلى أن الجازم شرط مقدر ، هو (إن) الشرطية ؛ فقولك : اقرأ تنجخ ، تقديره : اقرأ فإن تقرأ تنجخ .
 - 2- ذهب الفارسي ، والسيرافي ، وابن عصفور : إلى أن الجازم جملة الطلب نفسها ؛ لكونها نائبة عن أداة الشرط .
 - 3- ذهب ابن خروف - واختاره الناظم - : إلى أن الجازم جملة الطلب نفسها ؛ لكونها متضمنة معنى حرف الشرط .
-

شرط الجزم إذا كان
الطلب نهياً

وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعَ إِنَّ قَبْلَ لَا دُونَ تَخَالْفِ يَقَعُ

- س3- ما شرط الجزم إذا كان الطلب نهياً ؟
- ج3- إذا كان الطلب نهياً فلا يجوزُ جزمُ الفعلِ الواقعِ جواباً له إلا بشرط ، هو: أن يصحَّ في المعنى وقوع (إن) الشرطية، و(لا) النافية موقع النهي ، نحو :
- لا تهملُ تنجخ . فالفعل (تنجخ) مجزوم بالطلب بعد النهي (لا تهمل) وذلك
- لأنه يصح في المعنى وقوع إن الشرطية ، ولا النافية موقع النهي ؛ فتقول : إن لا تهملُ تنجخ .
- وكذلك في قولك : لا تقرب من الأسد تسلم ، يصح في المعنى قولك :

إِنْ لَا تَقْتَرِبُ مِنَ الْأَسَدِ تَسَلَّمَ ؛ وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ الْجَزْمُ فِي قَوْلِكَ : لَا تَقْتَرِبُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ ، بَرَفْعِ (يَأْكُلُ) لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِي الْمَعْنَى قَوْلِكَ : إِنْ لَا تَقْتَرِبُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ .
وَأَجَازُ الْكَسَائِيَّ الْجَزْمُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ دَخُولَ إِنْ عَلَى (لَا) النَّافِيَةِ ، فَالْجَزْمُ عِنْدَهُ عَلَى مَعْنَى الشَّرْطِ فَقَطْ .

ب- الجزم بحروف الجزم
ما يجزم فعلا واحداً
وما يجزم فعلين

فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بَلَمْ وَلَمَّا	بِلاَ وَلاَمٍ طَالِباً ضَعَّ جَزْماً
أَيَّ مَتَى أَيَّانَ أَيَّنَ إِذْماً	وَاجْزَمَ بِيَانَ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا
كَانَ وَبَاقِيَ الْأَدَوَاتِ أَسْمَا	وَحَيْثُماً أَنَّى وَحَرْفٌ إِذْماً

س4- ما الأدوات التي تجزم فعلا واحداً ؟ مثل لكل أداة .

ج4- الأدوات التي تجزم فعلا واحداً ، هي :
 1- لام الأمر ، وتُسَمَّى (اللّام) الطَّلْبِيَّة ، وهي حرف يَدُلُّ على الأمر ، كما في قوله تعالى : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾ أو يدلّ على الدعاء ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَنَادَوْا يَمْلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ .

2- لا الناهية ، وتُسَمَّى (لا) الطَّلْبِيَّة ، وهي حرف يَدُلُّ على النهي ، كما في قوله تعالى : ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ أو يدلّ على الدعاء ، كما في قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ .

3- لَمْ ، وهي حرف نفي ، قال تعالى : ﴿ لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ .

4- لَمَّا ، وهي حرف نفي ، قال تعالى : ﴿ لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ ﴾ .
 أضف إلى ما سبق : الجزم بالطلب ، وذلك إذا وقع الفعل المضارع جواباً للطلب ، نحو : اقرأ تستفد ، ولا تُهمل تنجح . وقد سبق ذكره في س1.

س5- اذكر مواضع التَّشَابُه ، والتَّفَارُق بين لَمْ ، وَلَمَّا .

ج5- يتشابهان في أربعة مواضع ، هي :

- 1- كلاهما حرف .
- 2- كلاهما للنفي ، والجزم .
- 3- يختصان بالمضارع .
- 4- يقلبان زمنه إلى الماضي .

ويتفارقان في أربعة مواضع ، هي :

- 1- أنّ النفي بـ (لَمَّا) يستمرّ انتفاؤه إلى زمن الحال ، كما في قوله تعالى :

﴿ بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ ﴾ (أي: إلى الآن لم يذوقوا العذاب) ونحو قولك : لَمَّا أَكْتَبَ (أي : إلى الآن لم أكتب) .

* أَمَّا النَّفْيُ بِـ (لَمْ) فَيَكُونُ مُسْتَمَرًّا ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾ .

كَيْدٌ

وقد يكون مُنْقَطِعًا ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾ .

2- أَنْ (لَمَّا) تُفِيدُ تَوَقُّعَ ثَبُوتِ مَا بَعْدَهَا ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ بَل لَّمَّا

يَذُوقُوا عَذَابٍ ﴾ مَعْنَاهُ : إِلَى الْآنَ لَمْ يَذُوقُوا الْعَذَابَ ، وَمِنْ الْمَتَّوِّعِ أَنَّهُمْ سَوْفَ يَذُوقُونَهُ ، وَقَوْلُكَ : لَمَّا أَكْتَبَ ، تُفِيدُ : تَوَقُّعَ حَدُوثِ الْكِتَابَةِ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَأَمَّا (لَمْ) فَلَا تُفِيدُ ذَلِكَ .

3- أَنْ الْمَضَارِعَ الْمَنْفِيَّةَ بِـ (لَمَّا) يَجُوزُ حَذْفُهُ ، نَحْوُ : أَكْتَبْتَ الْوَاجِبَ ؟ لَمَّا . (أَي : لَمَّا أَكْتَبَ) وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ مَعَ (لَمْ) .

4- يَجُوزُ أَنْ تُسَبِّقَ (لَمْ) بِإِنْ الشَّرْطِيَّةِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ

لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغَتْ رِسَالَتَهُ ﴾ وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ مَعَ لَمَّا . *

س6- ما الأدوات التي تجزم فعلين ؟ مثل لكل أداة .

ج6- الأدوات التي تجزم فعلين ، نوعان : حرف ، واسم .

أولا : الحرف :

1- إِنْ ، حَرْفٌ بِاتِّفَاقٍ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ

تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾ .

2- إِذْمَا ، مُخْتَلَفٌ فِيهَا - وَالرَّاجِحُ أَنَّهَا حَرْفٌ - نَحْوُ قَوْلِكَ : إِذْمَا تَقُمْ أَقُمْ ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
وَإِنَّكَ إِذْمَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ بِهِ تُفِي مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

ثَانِيًا : الْأَسْمَاءُ :

1- مَنْ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾ وَنَحْوُ : مَنْ يَنْمُ مَبْكَرًا يَسْتَيْقِظُ مَبْكَرًا .

2- مَا ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمَهُ اللَّهُ ﴾ وَنَحْوُ : مَا تَقَدَّمَ لِنَفْسِكَ تُجْزَ بِهِ .

3- مَهْمَا ، مُخْتَلَفٌ فِيهَا - وَالرَّاجِحُ أَنَّهَا اسْمٌ - قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَقَالُوا

مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ .

وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَعْرَكَ مِنِّي أَنْ حُبِّكَ قَاتِلِي وَأَنَّكَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلُ

4- أَيَّ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ .

وَنَحْوُ : أَيُّ طَالِبٍ يَجْتَهِدُ يَنْجَحُ .

5- مَتَى ، قَالَ الشَّاعِرُ :

مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ

مُوقِدٍ

وَنَحْوُ : مَتَى تَقُمْ أَقُمْ .

6- أَيَّانَ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمِنُ غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ

حَذِرَا

وَنَحْوُ : أَيَّانَ تَصُمُّ أَصُمُّ .

7- أَيْنَمَا ، قال تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾ ومنه قول الشاعر :

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرِ أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِلُ

8- حَيْثُمَا ، قال الشاعر :

حَيْثُمَا تَسْتَقِمُ يُقَدِّرُ لَكَ اللّٰهُ لَهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ

الأَرْمَانِ

ونحو : حيثما تذهب يرك الله .

9- أَنَّى ، قال الشاعر :

خَلِيلِيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخَا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ

ونحو : أنى تسافر تر عجائب قدرة الله .

* س7- اذكر معاني أدوات الشرط .

ج7- تتفق جميع الأدوات في معنى : التعليل (أي : تعليق وقوع الجواب على وقوع الشرط) ومعنى ذلك : أن تحقق الجواب ووقوعه متوقف على تحقق الشرط ووقوعه ؛ فقولك : إن تجتهد تنجح ، معناه : أن حصول النجاح متوقف على حصول الاجتهاد . وتختص أكثر الأدوات بمعنى آخر غير التعليق ، بيانه كالاتي :

1- إِنْ ، وإذما : يقتصر معناهما على التعليق فقط .

2- مَنْ : تختص بالعقل .

3- مَا ، ومهما : تختصان بغير العقل .

4- مَتَى ، وأيَّان : تختصان بالزمان .

5- أَيْنَمَا ، وأنى ، وحيثما : تختص بالمكان .

6- أَيُّ : بحسب ما تُضاف إليه ، فإن أُضيفت إلى العاقل فهي للعاقل ، وإن أُضيفت إلى غير العاقل فهي لغير العاقل ، وإن

أضيفت إلى الزمان فهي للزمان ... وهكذا . مثال العاقل : أيّ طالب يجتهدُ ينجحُ .

مثال غير العاقل : أيّ كتابٍ تقرأُ يُفدكُ .
مثال الزمان : أيّ يومٍ تُسافرُ أسافرُ معكُ .
مثال المكان : أيّ بلدٍ إسلاميٍّ تقصِدُ أقصدُ .

ما تطلبه أدوات الشرط

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيَنَّ شَرْطًا قَدِّمًا يَتْلُو الْجَزَاءَ وَجَوَابًا وَسِمًا

س8- ما الذي تطلبه أدوات الشرط ؟

ج8- أدوات الشرط التي سبق ذكرها في س7 تقتضي وتطلب فعلين ، يُسمّى الأول شرطاً ، والثاني يُسمى جواباً وجزاء ؛ فقولنا : مَنْ يجتهدُ ينجحُ . فالفعل (يجتهدُ) فعل الشرط ، والفعل (ينجح) جواب الشرط .

ويجب في جملة الشرط أن تكون فعلية ، وأما جملة الجواب فالأصل فيها أن تكون فعلية ، ويجوز أن تكون اسمية ، نحو : إن جاء زيدٌ فله الفضلُ .

نوع الفعل في الشرط

وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

س9- ما نوع الفعل في الشرط ، والجواب ؟
 ج9- إذا كان الشرط ، والجواب فعلين فيكونان على أربعة أنواع :
 1- أن يكون الفعلان ماضيين (في محل جزم) كما في قوله تعالى :

﴿ إِنَّ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ ﴾ ونحو قولك : إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ
عَمْرُو . _____

2- أن يكونا مضارعين ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي
أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾ ونحو قولك : مهما تُخِفُ
يُعْلَمُ .

3- أن يكون الشرط ماضياً (في محل جزم) والجواب مضارعاً ،
 كما في قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ إِلَيْهِمْ
أَعْمَالَهُمْ فِيهَا .. ﴾ ونحو قولك : إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عمرو .

4- أن يكون الشرط مضارعاً ، والجواب ماضياً (في محل جزم)
 كما في قوله ع : " مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ " .
 ومنه قول الشاعر : مَنْ يَكْذِبُنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ
حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

وهذا النوع الرابع قليل ، وخصَّه الجمهور بالضرورة الشعرية .
 وذهب الفراء ،
 وتبعه الناظم : إلى أنه جائز نثراً ، وشعراً ؛ لورود شواهد عليه من
 النثر ، والشعر .

حكم رفع جواب الشرط إذا كان الشرط
ماضياً ، أو مضارعاً

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعْتَ الْجَزَا حَسَنٌ وَرَفَعَهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنٌ

س10- ما حكم رفع جواب الشرط إذا كان الشرط ماضياً ؟ وما
حكم رفعه إذا كان الشرط مضارعاً ؟

ج10- إذا كان الشرط ماضياً ، والجواب مضارعاً جاز جزم
الجواب ، ورفعهما وكلاهما حَسَنٌ ؛ فنقول : إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقِمُ عَمْرُو ؛
وتقول : إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُومُ عَمْرُو . ومنه قول الشاعر :

وإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ
فقد جاء جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً (يقولُ) والشرط فعل
ماضٍ (أتاه) .

أمّا إذا كان الشرط مضارعاً ، والجواب مضارعاً وجب الجزم ،
وما ورد من رفع الجواب فهو ضعيف ، كقول الشاعر :

يا أَقْرَعُ بِنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَحْوَكُ تُصْرَعُ
فقد جاء جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً (تصرعُ) والشرط
مضارع مجزوم
(يصرعُ) ورفع الجواب في هذه الحالة ضعيف .

(م) س11- ما رأي النّحاة في رفع جواب الشرط إذا كان الشرط
ماضياً ؟

ج11- يرى سيبويه : أنه مرفوع على تقدير تقديمه ، ويكون الجواب محذوفاً ، فالتقدير في البيت السابق : يقولُ إن أتاه خليلٌ ، والتقدير في المثال : يقومُ عمرو إن قام زيدٌ . ويرى الكوفيون : أنه مرفوع على تقدير الفاء (أي : أتاه خليلٌ ... فيقولُ) .

ويرى بعض النحويين : أنه ليس على التقديم والتأخير ، ولا على حذف الفاء ، بل لأنَّ أداة الشرط لَمَّا لم يظهر لها أثرٌ في فعل الشرط لكونه ماضياً ضَعُفَتْ عن العمل في الجواب .

اقتران جواب الشرط بالفاء وجوباً

وَاقْرَأْ بَاقًا حَتَّىٰ جَوَابًا لَوْ جُعِلَ
شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرَهَا لَمْ
يُنْجَعِلْ

س12- متى يجب اقتران جواب الشرط بالفاء ؟

ج12- يجب ذلك إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً لِإِنْ أو غيرها ، كالجملة الاسمية (مثلاً) فهي لا تصلح أن تكون شرطاً ، فلو جعلتها شرطاً لم تُنْجَعِلْ (أي لم تصلح) .

س13- ما المواضع التي يجب فيها اقتران جواب الشرط بالفاء ؟

ج13- المواضع التي يجب فيها اقتران جواب الشرط بالفاء ؛ لأنها لا تصلح أن تكون شرطاً ، هي :

1- **الجملة الاسمية** ، قال تعالى: ﴿ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِيَدِيهِ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ

قَدِيرٌ ﴿ ونحو : إن تجتهدُ فأنت ناجح .

2- **الجملة الطلبية** ، كالأمر ، والنهي ، والاستفهام . مثال الأمر قوله تعالى :

﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾ ومثال النهي: إِنْ تُرِيدِ الْجَنَّةَ فَلَا تَعَصِ اللَّهَ.

ومثال الاستفهام ، قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ

3- **الجملة الفعلية المنفية ب (ما ، أو لن)** مثال (ما) قوله تعالى :

﴿ وَإِنْ لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ ومثال (لن) قوله تعالى :

﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾

4- **الجملة الفعلية التي فعلها جامد** ، كعسى ، ولئس ، ونعم ، وبئس .

مثال (عسى) : مَنْ يَتَّبِعْ عَسَى أَنْ يَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ .

ومثال (لئس) قوله ع: " مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا " ومثال (نعم ، وبئس) :

إِنْ تَصَدَّقْ فَنِعْمَ الْخُلُقُ الصَّدَقُ ، وَإِنْ تَكْذِبْ فَبِئْسَ الْخُلُقُ الكَذْبُ .

5- **الجملة الفعلية المسبوقة ب (قد)** كما في قوله تعالى : ﴿ إِنْ

سَرَقَ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ .

6- الجملة الفعلية المسبوقة بحرفي التنفيس (السين ، وسوف) .

مثال (السين) قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمْ فَمَرْصُوعٌ لَّهُ أُخْرَىٰ ﴾ .

ومثال (سوف) قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ ﴾ .

✦

7- الجملة المسبوقة بـ (كَأَنَّمَا) كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَحْيَاهَا ﴾

فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ وهذه المواضع تكون في محل جزم جواب الشرط . أما إذا كان الجواب يصلح أن يكون شرطاً فيكون مجزوماً ، ولا يجب اقترانه بالفاء ، نحو: إن تجتهد تنجح . فالفعل (تنجح) يصلح أن يكون شرطاً؛ لأنه ليس واحداً من المواضع السابقة ، ونحو: إن تجتهد تنل الجائزة .

وقوع إذا الفجائية موقع الفاء

وَتَخْلُفُ الْفَاءُ إِذَا الْمُفَاجَأَةُ كَإِنْ تَجِدُ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ

س14- ما حكم وقوع إذا الفجائية موقع الفاء ؟ وما شرط ذلك ؟

ج14- يجوز إقامة إذا الفجائية مقام الفاء الواقعة في جواب الشرط ، ويُشترط أن تكون جملة الجواب اسمية ، كما في قوله تعالى : ﴿

وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يِمَّا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ وكما في قول الناظم :

وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يِمَّا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ وكما في قول الناظم :

إِنْ تَجِدُ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ .

حكم الفعل الواقع بعد جواب الشرط

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنُ بِالْفَا أَوْ الْوَائِ بِتَثْلِيثِ قِمْنٍ

س15- ما حكم الفعل الواقع بعد جواب الشرط ؟

ج15- إذا وقع بعد جواب الشرط فعل مضارع مقرون بالواو ، أو الفاء جاز فيه ثلاثة أوجه :

- 1- الجزم بالعطف
- 2- الرفع على الاستئناف
- 3- النصب بأن مضمرة وجوباً .

وقد قرئ (بالثلاثة) قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ

تُخَفُّوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ برفع (يغفر) وجرمه ، ونصبه .

وقرئ بهنَّ قوله تعالى : ﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللهُ فَكَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي

طُعْيَنِهِمْ يَعْهَوْنَ ﴾ . وكذلك روي بهنَّ قول الشاعر :

فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

روي بجزم (نأخذ) ورفعه ، ونصبه .

حكم الفعل الواقع بين الشرط ، والجواب

وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلِ إِثْرَ فَا أَوْ وَائٍ أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اِكْتِنَفَا

س16- ما حكم الفعل الواقع بين الشرط ، والجواب ؟
ج16- إذا وقع بين الشرط ، والجواب فعل مضارع مقرون بالفاء ،
أو الواو جاز نصبه ، وجزمه . فالجزم على العطف ، نحو : إن
تتق الله وتصبر فإن لك الجنة . ويجوز (وتصبر) بالنصب بأن
مضمرة (ولايجوز الرفع على الاستئناف) لأنه لا يصح
الاستئناف قبل الجواب . ومن وروده بالنصب قول الشاعر :
وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا
هَضْمًا

حكم حذف الجواب ، وحكم حذف الشرط

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ
الْمَعْنَى فُهُمَ

س17- ما حكم حذف الجواب ؟ وما حكم حذف الشرط ؟
ج17- يجوز حذف جواب الشرط إذا دلّ عليه دليل ، نحو : أنت
ظالمٌ إن فعلت ، فحذف الجواب لدلالة (أنت ظالم) عليه ، والتقدير
: إن فعلت فأنت ظالمٌ .

وهذا كثير في لسان العرب . ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ

تَبْنِيَّ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ ... ﴾ فالجواب محذوف لوجود قرينه تدلّ عليه ،
والتقدير : فإن استطعت فافعل .

وأما العكس وهو حذف الشرط فقليل ، وذلك إذا دلّ دليل على حذفه
، كما في قول الشاعر : فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفءٍ وَالْإِيعْلُ
مَفْرِقًاكَ الْحُسَامُ

الشاهد: إِلَّا يَعْلُ ، فقد حَذَفَ الشاعر فعل الشرط ، وذكَّرَ الجواب (يعلُ) وذلك لأن الشرط مفهوم من الكلام ، والتقدير : وَالْأَتَطَلَّفَهَا يَعْلُ مفرك الحسام .

اجتماع الشرط ، والقسم
وبيان حكم جوابهما

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ جَوَابَ مَا أَخْرَتْ فَهُوَ
مُلْتَزِمٌ

س18- اذكر الأحكام الخاصة بجواب الشرط ؟ والأحكام الخاصة
بجواب القسم ؟
ج18- جواب الشرط إما مجزوم ، وإما مقرون بالفاء فيكون في
محل جزم .

أما جواب القسم فله حالات ، هي :

1- إن كان جواب القسم جملة فعلية مثبتة مُصَدَّرَةٌ بفعل مضارع :
أُكِّدُ بِاللَّامِ وَالنُّونِ ، نَحْوُ : وَاللَّهِ لِأَضْرِبَنَّ زَيْدًا ، وَاللَّهُ لِأَجْتَهِدَنَّ .

2- إن كان جملة فعلية مثبتة مُصَدَّرَةٌ بفعل ماضٍ : أُكِّدُ بِاللَّامِ وَقَدْ ،

نَحْوُ : وَاللَّهُ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ ، وَكَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِيْ

أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ فهذه الجملة جوابٌ للقسم الذي في أول السورة : ﴿

وَالَّذِينَ وَالزَّيْتُونَ ﴾ .

وقد تحذف اللام وقد ، كما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴾

فهذه الجملة جواب للقسم الذي في أول السورة : ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ﴾

•

والفعل الذي يفترن باللام وقد معاً هو : الفعل الماضي المتصرف ،
أما الجامد فيفترن باللام وحدها ، نحو : والله لعسى زيد أن يقوم ،
ونحو : والله لنعم الرجل زيد .

3- إن كان جملة اسمية : أكد بانّ واللام ، أو باللام وحدها ، أو بانّ
وحدها ، نحو : والله إن زيدا لقائم ، والله لزيد قائم ، والله إن زيدا
قائم .

4- إن كان جملة فعلية منفية فنفيها يكون بـ (ما ، أو لا ، أو إن)
نحو : والله ما يقوم زيد ، والله لا يقوم زيد ، والله إن يقوم زيد (أي
: والله لا يقوم) فإن تأتي للنفي ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا

مَلِكٌ كَرِيمٌ ﴾ .

وكذلك الجملة الاسمية المنفية ، نحو : والله ما أنت بصادق ، والله
إن هذا إلا رسول .

**س19- هل يجوز اجتماع الشرط ، والقسم ؟ وما حكم الجواب في
هذه الحالة ؟**

ج19- نعم . يجوز اجتماع الشرط ، والقسم . فإن اجتمعا حُذِفَ
جواب المتأخر منهما لدلالة جواب الأول عليه . وهذا هو المراد
من البيت ؛ فتقول : إن قام زيدٌ والله يقم عمرو ، فحذف جواب
القسم ؛ لأنّ القسم متأخر ، ودلّ عليه جواب الشرط المجزوم (يقم)
.

وتقول : والله إنَّ يَظُمُّ زيدٌ ليقومَنَّ عمرو ، فحُذِفَ جواب الشرط ؛ لأن الشرط متأخر ، ودلَّ عليه جواب القسم المؤكِّد باللام (ليقومَنَّ) فالجواب إذاً يكون للمتقدِّم منهما ، أما المتأخَّر فيحذف جوابه . هذا الحكم إذا لم يتقدِّم على الشرط ، والقسم ما يحتاج إلى خبر .

حكم الجواب إذا اجتمع الشرط ، والقسم
وتقدِّم عليهما ما يحتاج إلى خبر

وَإِنْ تَوَالِيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرٍ فَالْشَّرْطُ رَجَحٌ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرٍ

س20- ما حكم الجواب إذا اجتمع الشرط، والقسم وتقدِّم عليهما
ذو خبر؟

ج20- إذ اجتمع الشرط ، والقسم وتقدِّم عليهما ذو خبر (أي : تقدِّم عليهما ما يحتاج إلى خبر كالمبتدأ ، أو النَّوَاسِخ) فالأرجح أن يكون الجواب للشرط مطلقاً (أي : سواء تقدِّم ، أو تأخَّر) ويُحذف جواب القسم ؛ فنقول : زيدٌ إنَّ نجحَ والله أكرمه ؛ وتقول : زيدٌ والله إنَّ نجحَ أكرمه ، فالجواب في المثالين مجزوم ؛ لأنه جواب الشرط

(إن) وحُذِفَ جواب القسم ؛ وذلك بسبب تقدُّم المبتدأ (زيد)
عليهما .

حكم حذف جواب المتأخر
إذا لم يتقدّم على الشرط ، والقسم ما يحتاج إلى خبر

وَرُبَّمَا رُجِحَ بَعْدَ قَسَمٍ شَرْطُ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمٍ

س21- ما حكم حذف جواب المتأخر إذا لم يتقدّم على الشرط ،
والقسم ما يحتاج إلى خبر ؟

ج21- عرفنا في س19 أنه عند اجتماع الشرط ، والقسم ، ولم يتقدّم
عليهما ما يحتاج إلى خبر حُذِفَ جوابُ المتأخرِ منهما ، وهذا الحكم
واجب عند الجمهور ، أما عند الناظم فهو جائز بكثرة ، ويجوز
عنده بقلّة : إذا كان الجواب للشرط وتقدّم القسم عليه . وهذا هو
مراده من هذا البيت ، واستشهد بقول الشاعر :

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لَا تُؤْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ
فالشاهد : قوله (لا تلفنا) وهو جواب للشرط بدليل جزمه بحذف
حرف العلة ، والشرط في هذا البيت متأخر ، والقسم متقدّم عليه
بدليل قوله (لئن) فاللام مؤنّاة للقسم ، والتقدير : والله لئن ، فبذلك

يكون الجواب للشرط مع أنه متأخر ، وذلك خلاف ما عليه الجمهور ، ويرون أن ذلك ضرورة شعرية .



لَوْ الشَّرْطِيَّةُ أقسامها

لَوْ حَرْفٌ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ وَيَقِلُّ إِيْلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قَبْلُ

س1- اذكر أنواع لو .

ج1- تأتي لو : شرطية (غير جازمة) ، وتأتي مصدرية ، وهي

الواقعة بعد الفعل وَدَّ يَوَدُّ ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَدُّوا لَوْ تَدَّهِنُ

فِي دِهْنُونَ ﴾ وأنكر كثير من النحاة مجيئها مصدرية .

* وتأتي للتقليل ، كما في الحديث : " اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ " .
*

(م) أنكر جماعة من النحاة مجيء لو مصدرية ، ويقولون لا تكون لو إلا شرطية . (م)

س2- اذكر أقسام لو الشرطية .

ج2- لو الشرطية قسمان :

1- شرطية امتناعية ، وهي التي تدخل على الماضي . وهذا هو معنى قوله :

" لو حرف شرط في مُضِيَّ " . ولا يليها - غالبا - إلا الفعل الماضي في المعنى ، نحو : لو قرأت لنجحت ، والمعنى : امتنع النجاح لامتناع القراءة ، فامتنع حصول الجواب لامتناع حصول الشرط ؛ ولذا كانت امتناعية .

فإن جاء بعدها مستقبل (مضارع) أُوَّلَ بالماضي ، كما في قوله تعالى :

﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ ﴾ والتقدير : لو أطاعكم .

والمشهور أنها : حرف امتناع لامتناع .

ويرى سيبويه أنها: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، وهذا المعنى هو الأصح .

2- شرطية غير امتناعية ، وهي التي تدخل على الشرط في المستقبل ، وهو استعمال قليل ، وإليه أشار الناظم بقوله : " ويقل إيلؤها مستقبلا " ، نحو :
لو يشتدُّ الحرُّ في الصيف أسافرُ إلى بلدٍ باردٍ .

وإن وليها ماضٍ أُوَّلَ بالمستقبل ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلِيَحْشَرَ

الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِن خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾ فالماضي (لو تركوا) بمعنى المستقبل ، فهو مؤوَّل بالمضارع ، والتقدير : لو يتركون .

ومنه قول الشاعر :

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ

عَلَى وَدُونِي جَنْدَلٌ

وصَفَّاحُ

لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ أَوْ زَقَا

إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ

صَاحُ

(أي : لو سلَّمتُ ليلى لسَلَّمتُ) فالماضي (لو سلَّمتُ) معناه المستقبل ، فهو مؤوَّل بالمضارع لو تُسلِّم .

✽ س3- لماذا كان رأي سيبويه في معنى لو هو الأصح ؟

ج3- اعلم أن لو تقتضي امتناع شرطها دائماً ، وأما جوابها فلا يلزم أن يكون ممتنعاً ؛ لأنه قد يكون ثابتاً مع امتناع الشرط ، نحو : لو طلعت الشمسُ لظهر النور ، فامتناع طلوع الشمس ليس بلازم أن يمتنع بسببه ظهور النور ، فالنور له أسباب أخرى منها المصباح ؛ ولهذا كان قولهم في معنى لو : حرف امتناع لامتناع ، ليس بصحيح على كل حال ، والصحيح هو قول سيبويه : حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، والمعنى : أنه كان سيقع النور ويظهر لو طلعت الشمس .

اختصاصها

وَهِيَ فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَانٌ
لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ
تَقْتَرِنُ

س4- بم تختص لو ؟

ج4- تَخْتَصُّ لَوْ بِالِدْخُولِ عَلَى الْفِعْلِ ، وَهِيَ بِذَلِكَ مِثْلُ (إِنْ)
الشرطية في دخولها على الفعل ، لكنَّ (لو) تختص بالدخول على
(أَنَّ) واسمها وخبرها ، نحو : لو أن زيدا مسافراً لسافرت . ومنه

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَبِيئًا ﴾

س5- اذكر موضع الخلاف في دخول لو على أن واسمها وخبرها.
ج5- اختلفوا في اختصاصها : هل هي باقية على اختصاصها ، أو زال عنها الاختصاص ؟

ف قيل : هي باقية على اختصاصها (وأن واسمها وخبرها) في محل رفع فاعل بفعل محذوف ، والتقدير في المثال السابق : لو ثبت أن زيدا مسافراً لسافرت ،

(أي : لو ثبت سفرُ زيدٍ لسافرتُ) ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ

تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ... ﴾ فالضمير (أنتم) في محل رفع فاعل لفعل محذوف .

وقيل : زالت عن الاختصاص (وأن واسمها وخبرها) في محل رفع مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير : لو أن زيدا مسافراً ثابتاً لسافرت (أي : لو سَفَرُ زيدٍ ثابتٌ لسافرتُ) وهذا هو مذهب سيبويه .

حكم المضارع إن وقع بعدها

وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرْفًا إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

س6- ما حكم الفعل المضارع إن وقع بعد لو ؟

ج6- عرفنا في س2 أن لو الامتناعية لا يليها في الغالب إلا ما كان ماضياً في المعنى ، وذكر الناظم هنا في هذا البيت : أنه إن وقع بعدها فعل مضارع فإنها تَقَلَّبُ معناه إلى الماضي ، كقوله : لو يفي كفى (أي : لو وَفَى كفى) ونحو : لو تجتهدون نجحتم (أي : لو اجتهدتم نجحتم) وكما في قول الشاعر :
لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا ... ، (أي : لو سَمِعُوا) .

س7- ما نوع الفعل في جواب لو ؟ وبم يقترن جوابها ؟

ج7- جواب لو : إما فعل ماضٍ مثبت ، أو منفي ؛ أو مضارع منفي بـ (لم) فإذا كان جوابها مثبتاً اقترن باللام كثيراً ، نحو قوله تعالى :
﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَمًا ﴾ ويجوز حذف اللام ، كما في قوله تعالى :

﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾

وإذا كان منفيًا بلم وجب حذف اللام ، كما في الحديث : " نِعَمَ المرءُ صُهَيْبٌ لو لم يَخْفِ اللهَ لم يَعْصِهِ " .

وإذا نفي بـ (ما) فالأكثر حذف اللام ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ

شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾ ويجوز اقترانها باللام ، نحو : لو اجتهدت لما رسبت .

أَمَّا ، وَلَوْلَا ، وَلَوْ مَا
أَوَّلًا : أَمَّا
نوعها ، وحكم جوابها

أَمَّا كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَفَا لِتَلُو تَلُوهَا وَجُوبًا أَلِفًا

س1- ما نوع أَمَّا ؟ وبم فسرها سيبويه ؟
ج1- أَمَّا: حرف تفصيل فيه معنى الشرط ؛ ولهذا فسرها سيبويه بـ :
مهما يك من شيء . وهي تحتاج إلى جواب مقترن بالفاء وجوبا ،
نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ وَأَمَّا
بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿ ونحو قولك : أَمَّا زَيْدٌ فَمَنْطَلِقُ ، والأصل كما
فسرها سيبويه : مهما يك من شيء فزيدٌ منطلقٌ ، فقامت (أَمَّا)
مقام (مهما يك من شيء) فصارت : أَمَّا فزيدٌ منطلقٌ ، ثم أخرت
الفاء إلى الخبر ، فصارت : أَمَّا زَيْدٌ فَمَنْطَلِقُ .

س2- ما الذي يفهم من قوله : " وَفَا لِتَلُو تَلُوهَا وَجُوبًا أَلِفًا " ؟
ج2- يفهم من ذلك : أن جواب أَمَّا يقترن وجوبا بالفاء ، وأنه لا
يتقدم على الفاء أكثر من اسم واحد ، فلا يجوز قولك : أَمَّا زَيْدٌ
طعامه فلا تأكل .

حكم حذف الفاء الواقعة
في جواب أَمَّا

وَحَذَفُ ذِي الْفَاعِلِ فِي نَثْرِ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

س3- ما حكم حذف الفاء الواقعة في جواب أمّا ؟
ج3- يجوز حذف الفاء نثراً ، وشعراً ، فأما النثر فتحذف بكثرة عند حذف القول معها (أي : إذا كان الجواب قولاً محذوفاً ، كَقَالَ ، يَقُولُ) وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ (أي : فَيُقَالُ لَهُمْ : أكفرتم بعد إيمانكم) .
أمّا إذا لم يكن الجواب قولاً محذوفاً فحذف الفاء قليل ، وذلك كقوله
ع :

" أمّا بعدُ ما بال رجالٍ يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله " ،
والأصل :
أما بعد فما بال رجال .

وأمّا حذفها في الشعر فضرورة ، ومن حذفها قول الشاعر :
فَأَمَّا الْقِتَالُ لِاقْتَالِ لَدَيْكُمْ وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عَرَاضِ الْمَوَاكِبِ
فحذفت الفاء من جواب أمّا (لاقتال) مع أن الكلام ليس فيه قول محذوف ، وذلك للضرورة .

ثانياً : لَوْلَا ، وَلَوْمَا
نوعهما
النوع الأول : حرفاً امتناعاً لوجود

لَوْلَا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ إِذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودِ عَقْدَا

س4- اذكر أنواع لولا ، ولوما .

ج4- لولا ، ولوما نوعان :

1- حرفا امتناع لوجود
2- حرفان للتخضيض .

س5- ما المراد بهذا البيت ؟ اشرح بالتفصيل .

ج5- المراد بقوله : " إذا امتناعا بوجود عقدا " : أن (لولا ، ولوما) حرفان الآن على امتناع الشيء لوجود غيره ، ويلزمان حينئذ الابتداء . وهذا هو معنى قوله : " يلزمان الابتدا " فما بعدهما مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا ، تقديره :

(موجود) ولا بدّ لهما من جواب ، فإن كان الجواب مثبتا اقترن

باللام غالبا ، كما في قوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ ونحو قولك : لولا زيد لأكرمتك ، ولوما زيد لأكرمتك ، أما إن كان

الجواب منفيا تجرّد عن اللام غالبا ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا

فَضَّلُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا ﴾ ونحو قولك : لوما

زيد ما جاء عمرو ، ولولا الامتحان ما حضرت .
النوع الثاني : حرفان للتخضيض

وَبِهَمَا التَّخْضِيزِ مِزْ وَهَلَاً أَلَا أَلَا وَأَوْلَيْنَهَا الْفِعْلَاً

س6- إلام أشار الناظم في هذا البيت ؟

ج6- أشار إلى النوع الثاني لـ (لولا ، ولوما) وهو : التخضيض ، ويشاركهما في هذا المعنى الأحرف الآتية (هلاً ، ألا ، ألا) وتختص بالفعل .

فإن قصدت التحضيضَ (وهو الحثُّ على العمل بِشِدَّةٍ) أو قصدت العَرَضَ (وهو الطَّلَبُ بِلِينٍ وِرْفَقٍ) كان الفعل بعدها مضارعاً ، كما في قوله تعالى :

﴿ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَكَةِ ﴾ ونحو قولك : هَلَّا تجتهدون . وهي في هذه الأمثلة للتحضيض .
أما مثال العَرَضُ ، فنحو قوله تعالى : ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾

﴿ ونحو قولك : لولا تسافرُ معي .
أما إن قصدت (التَّوْبِيخَ ، والتَّنْذِيمَ) كان الفعل بعدها ماضياً ، نحو قولك لمن رَسَبَ : هَلَّا اجتهدتَ ، ونحو قولك لمن سُرِقَ ماله : لولا حَفِظْتَهُ .

أما قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا ... ﴾ فهي للتحضيض ؛ لأن الماضي (نَفَرَ) معناه المستقبل (أي : لِيَنْفِرَ) .

حكم وقوع الاسم بعد أحرف التحضيض

وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ عُلِقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُّوَّخَرٍ

س7- ما حكم وقوع الاسم بعد أحرف التحضيض ؟

ج7- قد يقع الاسم بعد أحرف التحضيض فيكون الاسم معمولاً لفعل مضمّر (محذوف) أو يكون معمولاً لفعل ظاهر مؤخر عن الاسم . فمثال المضمّر ، قول الشاعر :

أَلَا نَبَعْدَ لَجَاجَتِي تَلْحُونِي هَلَّا التَّقَدُّمُ وَالْقُلُوبُ
صَحَاحُ

الشاهد فيه : هَلَّا التَّقَدُّمُ ، فقد جاء بعد حرف التحضيض (هَلَّا) اسمٌ مرفوعٌ ، وهو هنا فاعل لفعل محذوف تقديره (وُجِدَ) وليس في البيت فعلٌ يدل عليه ،

ولكن سياق الكلام يدلّ عليه . ومنه قول الشاعر :

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوَاطِرِي لَوْلَا الْكَمِيُّ
الْمُقْتَنَا

فالشاهد : لولا الكمّي ، فقد جاء بعد (لولا) اسم منصوب ، وهو هنا مفعول لفعل محذوف ، والتقدير : لولا تعدّون الكمّي . أما مثال الفعل الظاهر المؤخر ، فنحو قولك : لولا زيداً ضربت . فزيداً : مفعول مقدّم لضربت .



الْعَدْدُ

حكم الأعداد من ثلاثة إلى عشرة باعتبار التذكير ، والتأنيث
وحكم تمييزها

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلٌّ لِلْعَشْرَةِ فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ
فِي الضِّدِّ جَرْدٌ وَالْمُمَيِّزِ اجْرُرُ جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ

س1- ما حكم الأعداد من ثلاثة إلى عشرة ؟ وما حكم تمييزها ؟
ج1- الأعداد من 3-10 تخالف المعدود بها ، فإن كان المعدود بها مُذَكَّرًا أَدْحَلَّتْ (التاء) على العدد دلالة على التأنيث ، وإن كان المعدود بها مُؤَنَّثًا حذفت (التاء) دلالة على التذكير ، نحو: رأيت ثلاثة طلابٍ وثلاث طالباتٍ . عندي خمسة رجالٍ وخمس نساءٍ ، اشتريت عشرة كُتُبٍ وعشر ساعاتٍ .

أما المعدود بها ، وهو التمييز فيكون جمع قِلَّةٍ مجروراً بالإضافة ، نحو : الصيفُ ثلاثة أشهرٍ ، في المسجدِ أربعة أعمدة .
وأوزان جمع القِلَّةِ أربعة ، هي :

أَفْعَلَةٌ ، وَأَفْعُلٌ ، وَفِعْلَةٌ ، وَأَفْعَالٌ . فإن كان للمعدود جمع قِلَّةٍ ، وكثرة فالأكثر إضافة العدد إلى جمع القِلَّةِ ، كما في الأمثلة السابقة ، ويقولُ قولك : الصيفُ ثلاثة شُهُورٍ . ومنه قوله تعالى : ﴿

وَالْمُطَلَقَاتُ يَرْبِصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ فَأُضِيفَتْ (ثلاثة) إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القِلَّةِ ، وهو (أَقْرَاءُ) وَاسْتُعْمِلَ جمع الكثرة في الآية السابقة ؛ لأن جمع القِلَّةِ (أَقْرَاءُ) قليل الاستعمال . فإن لم يكن للمعدود إلا جمع كثرة تعيَّن إضافته إليه ، نحو : ثلاثة رجالٍ ، ونحو : أربعة كُتُبٍ .

س2- ما الذي يُفهم من قوله : " ما آحادُه مذكَّرُه : ؟

ج2- يفهم أنَّ المُعْتَبَرَ تذكير الواحد وتأنيثه ، لا تذكير الجمع وتأنيثه ؛ فنقول : ثلاث حقائب ، وأربعة فنادق ، وذلك لأنَّ المفرد في المثال الأول مؤنث ، وهو

(حَقِيبَةٌ) وفي الثاني المفرد مذكّر ، وهو (فُنْدُق) ومنه قوله تعالى

: سَحَرَهَا ﴿عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ فسبع : مذكّر ،
وثمانية : مؤنّث ؛ ذلك لأن مفرد لَيَالٍ : ليلة ، ومفرد أَيَّامٍ : يوم .
إذا فالذي يُعْتَدُّ به هو المفرد لا الجمع .

حكم العددان مائة ، وألف باعتبار التذكير ، والتأنيث
وحكم تمييزها

وَمِائَةٌ وَالْأَلْفُ لِلْفَرْدِ أَضْفُ وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ

س3- ما حكم العددان مائة ، وألف باعتبار التذكير والتأنيث ؟ وما
حكم تمييزهما ؟

ج3- العددان مائة ، وألف يبقيان على لفظهما ، لا يتغيران مع
المعدود بهما سواء كان مذكراً ، أم مؤنثاً ؛ تقول : في الفصل مائَةٌ
طالب ومائَةٌ طالبة . وتقول : وَصَلَ مَكَّةَ أَلْفٌ حَاجٌّ وَأَلْفٌ حَاجَّةٌ .
أما تمييزهما فهو مفرد مجرور بالإضافة ، كما في الأمثلة السابقة .
وورد إضافة (مائة) إلى الجمع قليلا - وهذا هو معنى قوله : "
ومائة بالجمع نزرًا قد رُدِفَ " ، ومثال ذلك قراءة حمزة ، والكسائي

: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ بإضافة مائة إلى سنين (مائة سنين) .

والخلاصة : أنَّ العدد المضاف على قسمين :

- 1- ما لا يُضاف إلا إلى جمع ، وهو الأعداد من 3 إلى 10 .
- 2- ما لا يُضاف إلا إلى مفرد ، وهو : مائة وألف ، وتثنيتهما ؛ تقول :

مائتا كتابٍ ، وألفا رجلٍ . وأما إضافة مائة إلى الجمع فقليل .

أحكام العدد المركَّب باعتبار التذكير ، والتأنيث
واللغات في شِيبِ عَشْرَةَ

وَأَحَدَ اذْكَرٍ وَصِلْنَهُ بِعَشْرٍ مُرَكَّبًا قَاصِدًا مَعْدُودٍ ذَكَرَ
وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَةَ وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمِ
كَسْرَةَ

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَامَعُهُمَا فَعَلْتَ فَأَفْعَلُ قَصْدًا
وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قَدَمَا

س4- اذكر أحكام العدد المركَّب .

ج4- العدد المركَّب قسمان ، هما :

- 1- العددان : 11- 12 حكمهما : يطابقان المعدود بهما في التذكير ، والتأنيث ؛ تقول : نجح أحدَ عَشْرَ طالباً وإحدى عَشْرَةَ طالبةً ، سافر اثنا عشرَ رجلاً واثنتا عَشْرَةَ امرأةً . وقد أشار الناظم إلى (أَحَدَ عَشْرَ) في البيتين الأول ، والثاني - وسيأتي بيان (اثني عشر) في الأبيات التالية لهذه الأبيات - وأشار أيضاً إلى أن بني تميم يكسرون حرف الشين في التأنيث ؛ فيقولون (عَشْرَةَ) والأفصح التسكين وهو لغة الحجاز ، وبعضهم يفتحها .

2- الأعداد من 13 إلى 19 **حكمها** : يخالف جزؤها الأول ، وهو من (3- 9) المعدود ، أما جزؤها الثاني (10) فيُطابق المعدود ؛ تقول : نجح ثلاثة عشر طالباً وثلاث عشرة طالبةً ، سافر خمسة عشر رجلاً وخمس عشرة امرأةً .

وهذا هو ما أشار إليه في البيتين الأخيرين ؛ فقوله : "ومع غير أحد وإحدى ما معهما فعلت فافعل قَصْداً " (أي : افعلْ في العشرة ما فعلته مع (11 و 12) من التذكير مع المذكر ، والتأنيث مع المؤنث) وفي البيت الأخير ذكر أنّ لثلاثة وتسعة وما بينهما من الأعداد " إن رُكِّباً ما قُدِّمًا " (أي : لها الحكم الذي تقدّم ذكره في الأفراد ، وهو مخالفة المعدود في التذكير ، والتأنيث) .

حكم العدد المركّب (12) باعتبار التذكير ، والتأنيث
وحكم الأعداد المركّبة باعتبار الإعراب ، والبناء

وَأَوَّلَ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ وَعَشْرًا اثْنَى إِذَا ائْتَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا
وَأَلْيَا لِعَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعِ بِالْأَلْفِ وَالْفَتْحِ فِي جُزْأَي سِوَاهُمَا
أَلْفُ

س5- ما حكم العدد المركّب اثني عشر ؟

ج5- سبق الإشارة إلى حكمه في س4 ، وهو : أنه يطابق المعدود في التذكير ، والتأنيث ؛ فتقول : جاء اثنا عشر طالباً ، وجاءت اثنتا عشرة طالبةً .

س6- ما الحكم الإعرابي للأعداد المركبة ؟

ج6- الأعداد المركبة حكمها : البناء ، فهي مبنية على فتح الجزأين ؛ تقول :

جاءني أحد عشر طالباً ، ورأيت ثلاث عشرة طالبةً ، وذهبت إلى خمسة عشر رجلاً . فالأعداد المركبة كلها مبنية على الفتح صدرها ، وعجزها ؛ يُستثنى من ذلك (اثنا عشر ، واثننا عشرة) فإن صدرهما (اثنا ، واثننا) يعرب إعراب المثني ، رفعا بالألف ، ونصبا وجرًا بالياء ، وأما عجزهما فيبنى على الفتح ؛ فتقول : جاء اثنا عشر رجلاً واثننا عشرة امرأةً ، ورأيت اثني عشر رجلاً واثنني عشرة امرأةً ، ومررت باثنني عشر رجلاً واثنني عشرة امرأةً .

حكم ألفاظ العقود باعتبار التذكير ، والتأنيث
وحكم تمييزها

وَمَيِّزَ الْعِشْرِينَ لِلتَّسْعِينَ بَوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَا

س7- ما حكم ألفاظ العقود ؟ وما حكم تمييزها ؟

ج7- ألفاظ العقود - وهي الأعداد المفردة من : عشرين ... حتى تسعين - تكون بلفظ واحد للمذكر ، والمؤنث .

وتمييزها لا يأتي إلا مفرداً منصوباً ، نحو : الفصل ثلاثون طالباً ، في المدرسة خمسون طالبةً ، جاء سبعون رجلاً وثمانون امرأةً .

وتكون ألفاظ العقود معطوفة إذا ذَكَرَ قبلها النَّيْفُ ، وهو الأعداد من (3 - 9) تقول : جاءني ثلاثة وعشرون رجلاً وثلاث وعشرون امرأة ، نجح واحد وعشرون طالباً وإحدى وعشرون طالبةً .
ويتلخَّص من كلِّ ما سبق أن أسماء العدد أربعة أقسام : مضافة ، ومركبة ، ومفردة ، ومعطوفة .

حكم تمييز العدد المركب

وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوَيْنَهُمَا

س8- ما حكم تمييز العدد المركب ؟

ج8- تمييز العدد المركب ، كتمييز ألفاظ العقود يكون مفرداً منصوباً ، نحو :

جاء أحدَ عشرَ رجلاً وإحدى عشرة امرأةً ، نجح ثلاثة عشر طالباً وأربع عشرة طالبةً .

حكم إضافة العدد المركب إلى غير تمييزه
وبيان حكمه الإعرابي

وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ يَبْقَى الْبِنَاءُ وَعَجْزٌ قَدْ يُعْرَبُ

س9- ما حكم إضافة العدد المركب إلى غير تمييزه ؟
ج9- يجوز إضافة العدد المركب إلى غير تمييزه ؛ تقول : هذه خمسة عَشْرَكَ ، وأحدَ عشرَ زيدٍ . فـ (كاف المخاطب ، وزيد) مضاف إليه ، وهما ليسا التمييز . ويُستثنى من ذلك (اثنا عشر) فإنه لا يُضاف ؛ فلا يُقال: اثنا عَشْرَكَ ؛ لأن (عشر) فيها بمنزلة النون من المثني ، وهذه النون لا تجتمع مع الإضافة .
(م) واعلم أنك إذا أضفت العدد إلى غير تمييزه وجب ألا تُذكَر التمييز بعد ذلك أصلاً . (م)

س10- ما الحكم الإعرابي للعدد المركب المضاف إلى غير تمييزه ؟

ج10- له ثلاثة أحكام ، هي :
1- بقاء البناء بفتح الجزأين ؛ تقول : هذه خمسة عَشْرَكَ ، ومررت بخمسة عَشْرَكَ . وهذا معنى قوله " يبقُ البنا " وهو الأكثر . وهو رأي البصريين .
2- بقاء الصدر على البناء ، وإعراب العَجْز على أنه مضاف إليه ؛ تقول : هذه خمسة عَشْرَكَ ، ومررت بخمسة عَشْرَكَ . وهذا معنى قوله : " وعَجْز قد يُعرب " .
3- إعراب الصدر بحسب العوامل ، ثم يُضاف الصدر إلى العَجْز . وقد جَوَّز ذلك الكوفيون ، ورفضه البصريون ؛ تقول : زارني خمسة عَشْرَكَ ، باعتبار (خمسة) فاعل وهو مضاف ، وعشر : مضاف إليه مجرور .

(م) س11- هل تختص الإضافة إلى غير التمييز بالعدد المركب فقط ؟

ج11- العدد مطلقاً قد يضاف إلى غير تمييزه سواء أكان مفرداً ،
نحو : ثلاثة زيد ، وثلاثتنا ، ونحو : عشروك ، وعشرو زيد ، أم
كان مركباً ما عدا (اثني عشر) كما علمت في س9 .

صياغة العدد من 2- 10 على وزن فاعل

وَصُغَ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ إِلَى
وَاخْتِمَهُ فِي التَّائِيثِ بِالتَّاءِ وَمَتَى
عَشْرَةَ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا
ذَكَرْتَ فَادْكُرْ فَاعِلًا بغيرِ
تا

س12- هل يصاغ العدد على وزن فاعل ؟ وضح ما تقول ؟
ج12- نعم . يُصاغ العدد من اثنين إلى عشرة على وزن (فاعل)
كما يُصاغ اسم الفاعل من (فَعَلَ) فكما تقول : ضاربٌ من الفعل
ضَرَبَ ؛ تقول أيضاً في العدد : ثانٍ ، وثالثٌ ، ورابعٌ ... إلى عَاشِرٍ ،
بلا تاء في التذكير ، وبتاء في

التأنيث : ثانية ، وثالثة ، ورابعة ... إلى عَاشِرَةٍ . أمَّا وَاحِدٌ فهو اسم
وُضِعَ على فاعلٍ من أوّل الأمر .

حالاتُ فاعلِ المصوغ من العدد
وأحكام كلِّ حالة

وإنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ
تُضِيفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ
بَيْنَ

وَأِنْ تَرَدُّ جَعَلَ الْأَقْلَّ مِثْلَ مَا فَوْقَ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا

س13- اذكر الحالات التي يُستعمل فيها فاعل المصوغ من العدد ، وماحكم كل حالة ؟

ج13- لفاعل المصوغ من العدد حالتان :

1- أن يكون مفرداً ؛ فيقال : ثانٍ ، وثانية ، وثالث ، وثالثة . ويكون معناه : الاتِّصاف بالعدد فقط ، نحو : سأزورك في الساعة الثانية ، ونحو : افتح الصفحة الخامسة .

2- أن يكون غير مفرد ، وفي هذه الحالة ، له استعمالان :

أ- أن يُستعمل مع ما اشتق منه (أي : إنه واحد مما اشتقَّ منه وبعضُ منه) . **والحكم هنا** : أنه يجب إضافة فاعلٍ إلى ما بعده (أي : إضافته إلى ما اشتقَّ منه)

فتقول: ثاني اثنين ، وثالث ثلاثة ، ورابع أربعة ؛ وتقول في المؤنث: ثانية اثنتين ، وثالثة ثلاثٍ ، ورابعة أربعٍ ... وهكذا إلى عاشرة عشرٍ . ومنه قوله تعالى :

﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ ﴾ وقوله تعالى :

﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ والمعنى : أحد

اثنين ، وأحد ثلاثة . وهذا هو مراده بالبيت الأول .

ب- أن يُستعمل مع ما قَبْلَ ما اشتقَّ منه (أي : إنه يجعل ما هو أقلُّ عددٍ مُساوياً الأكثر) **والحكم هنا** : يجوز وجهان :

الوجه الأول : إضافة فاعلٍ إلى ما بعده ؛ فتقول: ثالثُ اثنين ، ورابعُ ثلاثة ، وعاشرُ تسعة ؛ وفي التأنيث : ثالثةُ اثنتين ، ورابعةُ ثلاثٍ ، وعاشرةُ تسعٍ .

الوجه الثاني : تنوين فاعلٍ ونصب مابعدهُ ؛ فتقول : ثالثُ اثنتين ،
ورابعُ ثلاثةً ، وعاشرُ تسعةً ؛ وتقول في التأييث : ثالثةُ اثنتين ،
ورابعةُ ثلاثاً ، وعاشرةُ تسعاً .

ومعنى (ثالث اثنتين) أنه جاعل الاثنتين بنفسه ثلاثة .
ومعنى (رابع ثلاثة) أنه جاعل الثلاثة بنفسه أربعة ... وهكذا .
وهذان الوجهان هو مراده بالبيت الثاني (أي : إذا أردت بالعدد
المصوغ من فاعلٍ جَعَلَ ما هو أَقْلُ عدداً مساوياً ما فوقه فاحكم له
بحكم اسم الفاعل من جواز إضافته إلى مفعوله ، وتنوينه ، ونصبه
(وأشار إلى اسم الفاعل ، بقوله :
(جَاعِلِ) .

أحكام صياغة فاعل من العدد المركب

وَأِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِيِ اثْنَيْنِ مُرَكَّباً فَجِيْ بِتَرْكِيبَيْنِ
أَوْ فَاعِلاً بِحَالْتَيْهِ أَضْفِ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي
وَسَاعِ الْأَسْتِغْنَا بِحَادِي عَشْرًا وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ عَشْرَيْنِ
أَذْكَرًا
وَبَابِهِ الْفَاعِلِ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ بِحَالْتَيْهِ قَبْلَ وَאוِ يُعْتَمَدُ

س14- اذكر أحكام صياغة فاعل من العدد المركب .
ج14- سبق أنه يُبنى فاعل من اسم العدد على وجهين ؛ أحدهما :
أن يكون مراداً به بعض ما اشتق منه ، نحو : ثاني اثنتين ،
وثانيهما : أن يُراد به جَعَلَ الأقل مساوياً ما فوقه ، نحو : ثالث
اثنتين .

وذكر الناظم هنا أنه إذا أُريد بناء فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الأول – وهو أنه بعض ما اشتق منه - **فحكمه** : يجوز فيه ثلاثة أوجه :

1- أن تجيء بتركيبين ، صدر التركيب الأول (فاعل ، أو فاعلة) وعجزه (عشر ، أو عشرة) والتركيب الثاني ، هو : العدد المركب ، نحو : أحد عشر ، إحدى عشرة ، اثنتا عشرة ، ... وهكذا ، وتكون الكلمات الأربع مبنية على الفتح ؛ فنقول في التذكير : ثالث عشر ثلاثة عشر ، وهكذا إلى : تاسع عشر تسعة عشر ؛ ونقول في التأنيث : ثالثة عشرة ثلاث عشرة ، وهكذا إلى : تاسعة عشرة تسع عشرة . وهذا ما أشار إليه في البيت الأول .

2- أن تكتفي بصدر التركيب الأول ، وهو (فاعل ، أو فاعلة) وتحذف عجزه (عشر ، أو عشرة) ويُضاف الصدر إلى التركيب الثاني ، وهو العدد المركب ؛ فنقول : هذا ثالث ثلاثة عشر ، وهذه ثالثة ثلاث عشرة ؛ فيعربُ

(ثالث) بحسب العوامل ، وهو مضاف ، والتركيب مضاف إليه مبني على فتح الجزأين . وهذا ما أشار إليه في البيت الثاني . والمراد بقوله : بحالتيه (أي : التذكير ، والتأنيث) .

3- أن تكتفي بالتركيب الأول فقط ، ويبقى على بناء الجزأين ، نحو : هذا ثالث عشر ، وهذه ثالثة عشرة . وهذا ما أشار إليه بقوله : " وشاع الاستغنا بحادي عشرا ونحوه " .

ولا يُستعمل فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الثاني ، وهو : أن يُراد به جعل الأقل مساويا ما فوقه ؛ ولذلك لم يذكره الناظم . وهذا ما ذهب إليه الكوفيون ، وأكثر البصريين .

س15- إلام أشار الناظم بقوله : " وقبل عشرين ... إلى قوله : يُعتمد " ؟

ج15- أشار إلى أنّ : فاعل المصوغ من العدد يُستعمل قبل العقود فتكون العقود معطوفة عليه ، وذلك في حالتى التذكير ، والتأنيث ؛ فتقول : الحادي والعشرون ، والحادية والعشرون ،...وهكذا إلى : التاسع والتسعين . وهذا معنى قوله : " وبابه " (أي من العشرين إلى التسعين) وأما قوله : " واو يُعتمد " فهو يُشير إلى العطف بينهما بحرف العطف (الواو) ولا يجوز حذف الواو ؛ فلا يُقال : حادي عشرين .

كِنَايَاتُ الْعَدَدِ
أولاً : كَمَّ الاستفهاميةُ
حكم تمييزها

مَيَّرَ فِي الاسْتِفْهَامِ كَمَّ بِمِثْلِ مَا مَيَّرَتْ عِشْرِينَ كَمَّ شَخْصاً
سَمَا
وَأَجْزُ أَنْ تَجْرَهُ مِنْ مُضْمَرًا إِنَّ وَلِيَّتْ كَمَّ حَرْفَ جَرٍّ
مُظْهِرًا

س16- ما نوع كم الاستفهامية ؟ وما حكم تمييزها ؟
ج16- كم الاستفهامية : اسم ، والدليل على ذلك دخول حرف الجر عليها ، نحو : بكم ريالٍ اشتريت القلم ؟ ومنه قولهم : على كم جذع سَقَفَتْ بَيْتَكَ ؟ وهي اسم لعددٍ مُبهم ، ولا بدَّ لها من تمييز ، وتمييزها كتمييز عشرين يكون : مفرداً منصوباً ، ويجوز جرّه بـ (مِنْ) مضمره ، وذلك إذا سُبقت كم بحرف جر ، نحو : بكم ريالٍ اشتريت هذا ؟ والتقدير : بكم مِنْ رِيَالٍ ، كما يجوز النصب : بكم ريالاً ؟ فإن لم يدخل على كم حرف جر وجب نصب التمييز ، نحو : كم يوماً صُمْتُ ؟ وقد يحذف التمييز إذا دلَّ عليه دليل ، نحو : كم صُمْتُ ؟ (أي : كم يوماً صُمْتُ ؟) ونحو : كم ثمنُ هذا ؟ (أي : كم ريالاً ثمنه ؟) .

ثانيا : كم الخبرية ، وكأئ ، وكذا
دلالاتها ، وحكم تمييزها

وَاسْتَعْمَلْنَهَا مُخْبِرًا كَعَشْرَهُ أَوْ مَائَةً كَكَمِّ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةً
كَكَمِّ كَأَيِّ وَكَذَا وَيُنْتَصَبُ تَمْيِيزُ دَيْنٍ أَوْ بِهِ صَلٍّ مِنْ تُصِبُّ

س17- علام تدلّ كم الخبرية ، وكأئ ، وكذا ؟ وما حكم تمييزها ؟
ج17- تستعمل كم الخبرية : للدلالة على التكرير (أي : تكثر عدد
مُبهم الجنس والمقدار) ومثلها في الدلالة على التكرير : كأئ ، وكذا

وتمييز (كم) الخبرية يكون جمعاً مجروراً بالإضافة مثل تمييز (العشرة) أو يكون مفرداً مجروراً بالإضافة كتمييز (مائة) تقول :
كم بيوت ملكت ، وكم ريال أنفقت ، والمعنى : كثيراً من البيوت ملكت ، وكثيراً من الريالات أنفقت .

ويجوز جرُّ تمييزها بـ (مِنْ) كما في قوله تعالى : ﴿ كَمِ ﴾ مِنْ

فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِتْنَةً كَثِيرَةً ﴿ .

أما تمييز (كأئ) فالأكثر جرُّه بـ (مِنْ) ويجوز نصبه .

فمثال جرُّه قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ ﴾ مِنْ نَبِيِّ قَتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ ﴿

وقوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ ﴾ ومثال نصبه : كأئ رجلاً رأيت

وأما تمييز (كذا) فالأرجح نصبه ، ويجوز جرّه قليلا بالإضافة ،
أو بـ (مِنْ) مُضمرة . فمثال النصب: رأيت كذا رجلاً ، ومثال
الجر: في المصنع كذا عاملٍ .

وُستعمل كذا مفردة - كما في المثالين السابقين - وتستعمل مركبة ،
نحو : ملكتُ كذا كذا ريالاً (وذلك كناية عن أحد عشر إلى تسعة
عشر) وُستعمل معطوفا عليها ، نحو : عندي كذا وكذا درهماً)
وذلك كناية عن واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين) .

ولا تأتي (كذا) في صدر الكلام ، أمّا (كم) بنوعيتها ، وكأنيّ فلها
صدر الكلام ؛ فلا تقول : ضربت كم رجلا ، ولا تقول : رأيت كأني
رجلاً .

*** س18- ما أوجه الاتّفاق والاختلاف بين كم الاستفهامية ، وكم
الخبريّة ؟**

ج18- يتّفقان في أمور ، هي :

- 1- أنهما كنايةتان عن عدد مبهم .
- 2- مبنيتان على السكون .
- 3- ملازمتان للصدارة ، فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف ،
وحرف الجر .

ويختلفان في أمور ، هي :

- 1- أن تمييز الاستفهامية مفرد منصوب ، وقد يجرّ بـ (مِنْ) مقدّرة
إذا جرّت (كم) بحرف جر ، أما الخبرية فتتميزها جمع مجرور ،
أو مفرد مجرور ، ولا يدخل عليها حرف جر .
- 2- الاستفهامية تدل على الطّلب ، وتحتاج إلى جواب ، أما الخبرية
فتدلّ على الإخبار عن عدد كثير ، ولا تحتاج إلى جواب .
- 3- الاستفهامية لا تحتل التصديق والتكذيب ، أما الخبرية فتحتل
التصديق والتكذيب .